



تعليمات تنفيذية رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١
بشأن
أرصدة الطعون الموجودة لدى اللجان الداخلية المتخصصة

في إطار متابعة وتقييم الأداء بوحدات المصلحة المختلفة وبمناسبة صدور قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩ والذي تضمن في مادته رقم (٥٦) وضع مواعيد محدد لنظر طعن (الممول/ المكلف).

وحرصاً من المصلحة على الالتزام بأحكام القانون وذلك بما يحقق الصالح العام من استقرار المراكز الضريبية (للممولين/المكلفين) ورفع كفاءة المصلحة في تحصيل المستحقات الضريبية.

لذا تنبه إلى ضرورة التزام اللجان الداخلية المتخصصة بالآتي:

- ١- تلتزم اللجنة بالبت في الطعن خلال ستين يوماً من إستلام الملف.
- ٢- يجوز للجنة مد أجل البت في الطعن لمدة أخرى مماثلة إذا توافرت لديها أسباب جديّة لذلك على أن تبينها اللجنة في محاضر أعمالها.
- ٣- في حال عدم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف، تتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ البت في هذه الأوجه.
- ٤- تلتزم اللجان فوراً بإحالة الملفات التي مضى على إستلامها (١٢٠ يوماً) سواء ما زالت متداولة أمام اللجنة الداخلية أو لم يتم البت فيها بعد إلى لجنة الطعن ومن يخالف ذلك يتعرض المتسبب للمسئولية التأديبية.

يتم الإلتزام بما ورد بهذه التعليمات بكل دقة وتقوم الإدارة المركزية للجان الداخلية وقطاع الشئون التنفيذية والإدارة المركزية للتوجيه والرقابة والإدارة المركزية للتفتيش بالمتابعة المستمرة.

والله ولي التوفيق؛

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

حيدر
رضا عبد القادر غريب

صدر في : ٢٠٢١/٦/